

ملخص عملي

مقدمة

حق المؤلف

تتضمن قوانين حق المؤلف في معظم بلدان العالم استثناءات أو تقييدات تطبق على المكتبات ودور المحفوظات دون غيرها. وتيسر هذه الأحكام خدمات المكتبات وتخدم الصالح الخاص والعام في قانون حق المؤلف. ويقدم هذا التقرير فحواً وتحليلاً لاستثناءات حق المؤلف المطبقة لفائدة المكتبات ودور المحفوظات في قوانين حق المؤلف لجميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والبالغ عددها 191 دولة. ووجدت الدراسة أن 161 بلداً، من أصل 191 دولة عضو، تنطوي قوانينها المتعلقة بحق المؤلف على حكم واحد على الأقل يطبق صراحة على المكتبات ودور المحفوظات، وهو ما يثبت العلاقة القوية بين القانون والمؤسسات الثقافية. ويشير الانتشار المتزايد لقوانين حق المؤلف في التشريعات المحلية إلى أن الاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات دعامة أساسية لبنية قانون حق المؤلف في جميع أنحاء العالم.

هذا التقرير هو الرابع في سلسلة من الدراسات التي أجريت بتكليف من الويبو بشأن الاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وكلها من إعداد كينيث كروز كباحث رئيسي. ويلغي هذا التقرير بالكامل مجموعات البيانات الواردة في الدراسات الثلاث السابقة. ولكن، تظل الدراسات السابقة موارد مرجعية مفيدة للأسباب التالية:

- أجرت الدراسة الأولى، التي أنجزت عام 2008، تحليلاً لقوانين 149 بلداً من البلدان الأعضاء في الويبو البالغ عددها 184 بلداً آنذاك¹. وشملت الدراسة مقدمة مطوّلة (حوالي 55 صفحة) تدرس بالتفصيل المعلومات الأساسية بشأن أحكام المكتبات وتاريخها ومصطلحاتها العامة. ورغم تغيير الإحصاءات الواردة فيها، تظل الأفكار والمفاهيم والمبادئ وحيّة.
- وشملت دراسة عام 2014 قوانين البلدان التي تقمّت أحكام الاستثناءات لفائدة المكتبات عقب دراسة عام 2008. وتضمنت تحليلاً لقوانين من البلدان التي لم تدرج في التقرير السابق لأسباب متنوعة، وأمکن دراستها عام 2014². وقدمت نتائج من 73 بلداً.
- وجمّعت دراسة عام 2015 الدراسات السابقة، ووحّدت البحث وحدثته³. وقدمت دراسة عام 2015، التي أبرزت توسع موارد البحث والقدرة على تحديد قوانين العديد من البلدان الإضافية، تحليلاً لقوانين جميع البلدان الأعضاء في الويبو والبالغ عددها 188 في ذلك الوقت.

¹ كينيث كروز، دراسة بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة السابعة عشرة (جنيف، سويسرا: 2008)، الدراسة متاحة على الرابط التالي: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=109192.

² كينيث كروز، دراسة بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة التاسعة والعشرون (جنيف، سويسرا: 2014)، الدراسة متاحة على الرابط التالي: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=290457.

³ كينيث كروز، دراسة بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات: النسخة المحدثة والمراجعة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة السابعة عشرة (جنيف، سويسرا: 2015)، الدراسة متاحة على الرابط التالي: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=306216.

وتتناول الدراسات الثلاث كلها طبيعة الأحكام القانونية وتنوعها في قوانين حق المؤلف للدول الأعضاء في الويبو وتقدم دراسة تحليلية للقانون المعني. بيد أن هذا التقرير يوحد المعلومات الواردة في الدراسات الثلاث السابقة، ويضيف كما كبيرا من المعلومات الجديدة والقوانين المحدثة، ويوسع نطاق الموضوعات القانونية، ويعيد دراسة كل تفصيل من التفاصيل، تقريبا، ويؤكد.

ومن بين البلدان الأعضاء البالغ عددها 191 بلدا، لم يسنّ 28 بلدا أي استثناء لفائدة المكتبات في قوانين حق المؤلف المحلية، وهناك بلدان لم يسنّا قانونا لحق المؤلف على الإطلاق. والموضوعات الأكثر شيوعا في الأنظمة القانونية هي نسخ المصنفات (نسخة واحدة وللمصنفات القصيرة عادة) للقراء والباحثين ومستخدمي المكتبات الآخرين، ونسخ للمحافظة على المواد في المجموعات أو نسخ لاستبدال المصنفات التي لحقت بها أضرار أو خسائر.

وظلّت خدمات المكتبات لفترة طويلة دعامة أساسية لاستثناءات المكتبات، ولا تزال من أساسيات سنّ تشريعات جديدة لحق المؤلف في جميع أنحاء العالم. ولكن، شهدت السنوات الأخيرة إدخال تنقيحات قانونية عرضية تلبّي الاحتياجات المتغيرة والتكنولوجيات الناشئة. وقد سنّت ألمانيا حكما جديدا هذا العام يميز للمكتبات رقمنة المصنفات لاستخراج النصوص والبيانات. وأشار عدد قليل من البلدان في السنوات الأخيرة إلى عدم جواز التنازل عن بعض الاستثناءات لفائدة المكتبات (وغيرها من الأحكام المتعلقة بالمنفعة العامة) بموجب عقد⁴. وقد وضعت بلجيكا منذ فترة طويلة حكما يحظر التنازل التعاقدية عن الاستثناءات. وسنّت في السنوات الماضية أحكام جديدة بشأن هذه المسألة في ألمانيا والكويت والجزيرة العربية والمملكة المتحدة.

ويبرز عدد من الأحكام التي سنت حديثا اتجاهها هاما ذكرته الدراسات السابقة: إذ تميل البلدان إلى النظر إلى قوانين جيرانها وشركاءها التجاريين والاتحادات المتعددة الجنسيات بحثا عن الإلهام والتوجيهات عند صياغة قوانينها. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة سابقة إلى أنّ العديد من البلدان داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه بدأت سنّ حكم يتماشى مع توجيه الاتحاد الأوروبي لعام 2001، ويميز للدول الأعضاء إجراء نسخ رقمية للمصنفات المتاحة للمستخدمين في مقر المكتبات لأغراض البحث والدراسة⁵. وبالتأكيد، اعتمد هذا الحكم في قوانين عدد من البلدان الأوروبية، ولكن سنّت في السنوات الأخيرة قوانين حق مؤلف ذات صيغة مماثلة في عدّة بلدان مثل شيلي والصين وكوت ديفوار وفيرغيزستان وجمهورية كوريا.

وبالمثل، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيهها في عام 2012 بشأن تحديد المصنفات اليتيمة واستخدامها⁶. وتظهر هذه الأحكام الآن في قوانين البلدان الأعضاء، وتبرز بعض أشكال تشريعات المصنفات اليتيمة في قوانين كثير من البلدان الأخرى، التي غالبا ما تستقي قوانينها من قوانين الاتحاد الأوروبي، الاهتمام المتزايد بهذه المسألة اليتيمة. ومن الأحكام الوجيهة الأخرى التي سنت في بعض البلدان في السنوات الماضية أحكام بشأن مفهوم الاستخدام العادل. ويشير إلى الاستخدام العادل على أنه استثناء "مفتوح"؛ فهو محدد ومقيّد بمجموعة من العوامل، ولكنه لا يقتصر على أنواع محدودة من الاستخدامات أو المصنفات. وتذكر الجداول الواردة في الدراسة المناسبات التي حدّد فيها حكم الاستخدام العادل في القانون المحلي لدولة عضو. ومن بين هذه البلدان إسرائيل وليبيريا وجمهورية كوريا وفرنسا ولانكا والولايات المتحدة.

وقد جاءت التنقيحات على الاستثناءات لفائدة المكتبات في شكل تعديلات محددة على القانون القائم أو مراجعة كاملة لقانون حق المؤلف. فعلى سبيل المثال، سنّت كل من ألبانيا وكوت ديفوار والكويت وليبيريا وملاويا قوانين جديدة لحق

⁴ وضعت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا قوانين (سنت في الماضي) ذات أثر معاكس، أي أنها تحمي نفاذ الاتفاقات التي قد تؤثر على منافع المكتبات.

⁵ توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي EC/29/2001 بتاريخ 22 مايو 2001 بشأن توحيد بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، 2001، الجريدة الرسمية (L 167)، الصفحات 10-19.

⁶ توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي EU/28/2012 بتاريخ 25 أكتوبر 2012 بشأن بعض الاستخدامات المرخص بها للمصنفات اليتيمة، 2012، الجريدة الرسمية (L 299)، الصفحات 5-12.

المؤلف عام 2016. وفي السنوات القليلة الماضية، عدلت العديد من البلدان قوانين حق المؤلف الوثيقة الصلة بهذه الدراسة. ومن هذه البلدان أستراليا وألمانيا وأوزبكستان والبرتغال وغيرها. وقد نُقح وحدث أكثر من خمسين جدولاً في هذه الدراسة كي بما يبرز القوانين الجديدة التي سنت أو وضعت منذ التقرير السابق، وترجمت لأغراض الدراسة.

وتعكس هذه القوانين الجديدة البحث الجاري عن صيغة توازن بين الأهداف المتضاربة التي يحتمل أن يشملها قانون حق المؤلف في بلد ما. وتكشف تفاصيل الاستثناءات لفائدة المكتبات الكثير عن علاقة قانون حق المؤلف بخدمات المكتبات، وتبرز توفيقاً بين الأهداف الثقافية والتاريخية والاقتصادية. وتخدم الاستثناءات المصالح العامة عبر السماح للمكتبات باستخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف بما يعود بالفائدة على المجتمع، ولكن مع وضع حدود وشروط تهدف إلى حماية مصالح أصحاب حق المؤلف والناشرين وأصحاب الحقوق الآخرين. ويقدم هذا التقرير بيانات خامة عن القوانين التي يمكن أن تسمح بفهم أعمق للأهداف والبدائل لتطوير قانون أكثر فعالية في المستقبل.

المصطلحات

يمكن أن يكون للمصطلحات والتسميات المستخدمة في فحص حق المؤلف والاستثناءات على حق المؤلف آثار عميقة. ويستخدم هذا التقرير الكثير من المصطلحات نفسها الواردة في الدراستين السابقتين، ويجدر التذكير ببعضها هنا:

- "المكتبة" و "أمين المكتبة": يمكن استخدام هذين المصطلحين، على الأقل في هذه المقدمة، على اعتبار أنهما لا يشملان فقط المكتبات وأمناء المكتبات ولكن أيضاً دور المحفوظات وأمناء دور المحفوظات. والاختلافات بين المكتبات ودور المحفوظات كثيرة ومهمة. ولأغراض اختزال اللغة، قد يستخدم هذا التقرير أحياناً مصطلح "مكتبة" للإشارة إلى كل من المكتبات ودور المحفوظات. ومع ذلك، فالجداول لا تعمم اللغة ولا تختزلها. فإذا كان القانون يشمل المكتبات ودور المحفوظات، أو المتاحف وأي مؤسسة أخرى، فالجداول تعكس تلك التفاصيل. وبالمثل، إذا كان القانون يشير فقط إلى "المكتبات" فالجدول يشير إلى نفس الشيء أيضاً.
- "حق المؤلف": يتغير نطاق قانون حق المؤلف وطبيعته في كثير من البلدان. ولأغراض هذا التقرير، فإن مصطلح "حق المؤلف" يشير إلى الحقوق القانونية المرتبطة بمصنف محمي من أي نوع. وتشمل تلك الحقوق في معظم الأحيان ما يسمى "الحقوق المالية" لإعادة النسخ وما شابه ذلك. وحيثما يكون مناسباً، يشير هذا التقرير أحياناً إلى الحقوق المعنوية والحقوق المجاورة (المشار إليها في بعض الأنظمة القضائية بمصطلح "الحقوق المجاورة").
- "استثناء": يتناول هذا التقرير في الأساس التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف. وقد ترد في اللغة والأدبيات القانونية، في بعض الأحيان، تسميات أخرى منها "الإعفاءات" أو "التقييدات على أصحاب حق المؤلف" أو "حقوق مستخدمي حق المؤلف". ولا يأخذ هذا التقرير أي موقف فيما يخص مدى ملاءمة أي تسمية ويقصر على اختيار مصطلح "استثناء" لأغراض الوضوح والبساطة. والاستثناءات الخاصة المطبقة صراحة على المكتبات (ودور المحفوظات) هي "استثناءات لفائدة المكتبات".⁷

والتعريف المعمول به، لأغراض هذا التقرير، فيما يخص "الاستثناء لفائدة المكتبات" يفترض بأن يُسمح للمكتبة أو مؤسسة أخرى بموجب القانون باستخدام المصنف دون الحصول على إذن المؤلف أو صاحب حق المؤلف أو أي طرف آخر، وأنه لا يدفع أي مبلغ مالي أو غيره من المكافآت مقابل الاستخدام. ولذلك، إذا نص القانون صراحة على أنه يجوز الاستخدام دون

⁷ يستخدم هذا التقرير مصطلح "إعفاء" في سياق تشريع مكافحة التحايل، ويرجع ذلك أساساً إلى أن قانون مكافحة التحايل يختلف اختلافاً جذرياً عن المقاييس التقليدية لحق المؤلف. ويمنح العديد من الدول "الإعفاءات" من حظر التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية. ويساعد مصطلح "إعفاء" أيضاً على توضيح أن مفهوم "انعدام استثناء لفائدة المكتبات" هو إشارة إلى استثناءات للحقوق المالية وغيرها من الحقوق التي تشكل المحور التقليدي لقانون حق المؤلف.

إذن أو دفع مبلغ مالي، فلا يمكن تكرار تلك الأحكام القانونية في الجداول . وعلى العكس من ذلك، إذا نص القانون على أن تطبيق الاستثناء مشروط بإذن أو دفع مبلغ مالي أو المشاركة في نظام ترخيص، فإن ذلك الشرط القانوني يرد في الجداول .

نطاق الدراسة

تركز هذه الدراسة على أحكام التشريع المحلي لحق المؤلف التي تنص صراحة على استثناءات حق المؤلف المنطبقة على المكتبات بشكل عام أو على أنواع معينة من المكتبات في الفئات العريضة. ولا تشمل الدراسة بشكل ممنهج القوانين المنطبقة فقط على المكتبات الفردية أو على المجموعات الصغيرة والمحدودة مثل مكتبات الدول أو المكتبات الوطنية.

ويشمل البحث أيضا القانون المتعلق بقضية التحايل على أنظمة الحماية التكنولوجية، والهدف الأساسي من ذلك هو إبراز الأحكام التي من شأنها أن تتيح للمكتبات أو دور المحفوظات إمكانية التحايل أو غير ذلك من الأفعال التي قد تكون محظورة، وذلك في سياق أداء خدماتها أو ممارسة مزايا استثناء المكتبات عندما يكون المصنف المعني خاضعا لتدابير الحماية التكنولوجية.

وفي حالة انعدام استثناء لفائدة المكتبات في قانون بلد ما، يشار إلى ذلك في بداية جداول ذلك البلد⁸. كما تُصنف الجداول المفصلة الأحكام القانونية بحسب المواضيع مثل:

- استثناء عام لفائدة المكتبات. تسن بعض البلدان حكما شاملا ومرنا يسمح للمكتبات أو المؤسسات الأخرى بنسخ المصنفات، وفقا لشروط مختلفة في العادة ولكن دون الاقتصار على أغراض معينة. ويشير الجدول أدناه إلى عدد البلدان التي لديها فقط استثناء عام لفائدة المكتبات. وعدد أكبر من البلدان لديها استثناء عام إلى جانب أحكام أخرى، بيد أنه من الجدير بالذكر أن تلك البلدان تعتمد فقط على استثناء عام، دون الاستفادة من قانون أكثر تحديدا بشأن المكتبات.
- النسخ لأغراض البحوث والدراسات. من أكثر الأحكام شيوعا في هذه الدراسة الحكم الذي يسمح لمكتبة أو مؤسسة أخرى بالنسخ (نسخة واحدة في العادة) بناء على طلب مستخدم ما، وغالبا ما يكون هدف ذلك الشخص البحث أو الدراسة. وتشمل هذه الفئة من القوانين أي حكم يميز للمكتبة نسخ مصنف لمستخدم معين سواء أورد في القانون "البحث والدراسة" أم لم يرد فيه.
- الإتاحة. دفع توجيه الاتحاد الأوروبي لعام 2001، كما هو موضح أعلاه، بالعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد قانون يسمح للمكتبات بإتاحة النسخ الرقمية للمستخدمين في مقارها لأغراض البحث أو الدراسة في العادة. ويشير الجدول أدناه إلى أن عدّة بلدان من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي سنّت أحكاما مشابهة.
- النسخ لأغراض المحافظة أو الاستبدال. ومن أكثر الاستثناءات شيوعا القوانين التي تأذن للمكتبة بالنسخ لأغراض المحافظة دون أن تشترط بالضرورة أن يكون المصنف الأول في خطر. ومن القوانين الشائعة كذلك تلك التي تأذن للمكتبات باستبدال النسخ الموجودة في المجموعات، أو في مجموعات مكتبة أخرى في حالة فقدان المصنف أو تلفه أو تدهوره أو تعرضه للخطر.

⁸ يركز هذا التقرير على قوانين حق المؤلف (وفي حالات قليلة على اللوائح المعتمدة وفقا لسلطة قانونية) لكل بلد. وبالتالي، فإن معيار "انعدام الاستثناء" يعني النظر فيما إذا كان تشريع حق المؤلف، على النحو الذي سنته به هيئة وضع القوانين المعنية في كل بلد، يتضمن استثناء لحق المؤلف ينطبق صراحة على المكتبات. ومن ناحية أخرى، فإن بعض البلدان لا تسن أي استثناء قانوني، ولكنها أعضاء في الصكوك المتعددة الأطراف التي تشمل استثناءات حق المؤلف لفائدة المكتبات. واتفاق قرطاجنة واتفاق بانفي مثالان على ذلك ويُشار إليها عند الحديث عن البلد المعني. ومن أجل التطرق إلى جميع البلدان بشكل متنسق على طول هذه الدراسة، يتم التعامل مع البلد على أساس أن الاستثناء لفائدة المكتبات منعدم إذا لم يكن لديه مثل هذا الحكم في قانونه المحلي.

- إعارة المصنفات بين المكتبات أو توفير الوثائق. ومن القوانين الأقل شيوعاً تلك التي تسمح للمكتبات بنسخ مصنفات لتزود بها مكتبات أخرى لكي تستخدمها أو تقدمها للمستخدمين بناءً على طلبهم.

- مكافحة التحايل. سنتت العديد من البلدان أحكاماً لمنع التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية. وسنتت البعض من تلك البلدان أيضاً بعض الإعفاءات. وتحدد هذه الدراسة البلدان التي سنتت إعفاءات قانونية تنطبق صراحة على المكتبات.

وغالباً ما تتطرق الجداول إلى مواضيع أبعد من المواضيع البارزة الواردة في هذه القائمة. وقد سنتت بعض البلدان قوانين بشأن الاحتياجات الخاصة للمكتبات، وترد هذه القوانين هنا بالتفصيل. وفي كثير من الأحيان، يتضمن الجدول المعنون "متفرقات" لكل بلد إشارات مقتضبة إلى أحكام حق المؤلف الأخرى المهمة للمكتبات بشأن مسائل مثل النسخ للأغراض الشخصية، والإعارة للعموم، والتعامل العادل، واحتياجات ذوي الإعاقات ومسائل أخرى كثيرة. وهذه الإشارات ليست شاملة، فهي مجرد ملخصات وليست ثمرة أبحاث مستفيضة في جميع البلدان المشمولة بالتقرير. ولكنها تبين التنوع المتنامي للقوانين وتزايد تعقيد العلاقة بين الحماية القانونية واستثناءات حق المؤلف.

| الاستثناءات لفائدة المكتبات في القوانين الوطنية لحق المؤلف | |
|--|---|
| ملخص نتائج دراسة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 2017 من إعداد كينت كروز العدد الإجمالي للبلدان المشمولة بالدراسة: 191 | |
| عدد البلدان | الاستثناء |
| 28 (ويضاف إلى ذلك، بلدان لم يسنا أي قانون لحق المؤلف) | لا استثناءات للمكتبات ⁹ |
| 21 | استثناء عام لفائدة المكتبات ¹⁰ (ملاحظة: تعكس الاحصاءات عدد البلدان التي لديها استثناء عام فقط، دون أي استثناء محدد لفائدة المكتبات) |
| 105 | النسخ لفائدة مستخدمي المكتبات (لأغراض البحوث والدراسات، أو أغراض مماثلة) |
| المحافظة: 102 الاستبدال: 98 | نسخ لأغراض المحافظة أو الاستبدال |
| 34 | النسخ لأغراض البحث أو الدراسة ¹¹ (الإتاحة على منصات معينة) |
| توفير الوثائق: 22 الإعارة بين المكتبات: 9 | توفير الوثائق أو الإعارة بين المكتبات |
| 53 | مكافحة التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية - إعفاءات لفائدة المكتبات |

المنهجية

رغم أن هذا التقرير لعام 2017 يجلّ محل الدراسات السابقة، تبقى الأخيرة قيمة ووجية. وأعدّ هذا التقرير استناداً إلى التقرير الشامل لعام 2015 لتحديد البلدان التي سنّت تشريعات أو أحكاماً حديثة العهد. وكانت الخطوة التالية استعراض شامل للموارد المتاحة في قاعدة البيانات ويو ليكس (WIPO Lex)، وهي مصدر ضخم لقوانين الملكية الفكرية وموارد أخرى من جميع البلدان الأعضاء في الويبو (انظر: www.wipo.int/wipolex/en/). وتم استكمال نتائج ويو ليكس أو استبدالها أو تأكيدها من خلال بحوث قانونية صارمة، بما في ذلك البحث على الإنترنت وفي قواعد البيانات، والقيام بزيارات للمكتبات،

⁹ خلصت دراسة عام 2015 إلى أن 32 بلداً من أصل 188 دولة عضو لم تضع استثناءات لفائدة المكتبات. ويشير انخفاض هذا العدد إلى أنّ بعض هذه البلدان قحقت قوانينها وشملت التقييدات سنّ استثناءات لفائدة المكتبات.

¹⁰ خلصت دراسة عام 2015 إلى أن 31 بلداً سنّت استثناء عاماً دون أي استثناء محدد لفائدة المكتبات.

¹¹ خلصت دراسة عام 2015 إلى أن 28 بلداً سنّت هذا القانون الذي نشأ عن توجيه صادر عن الاتحاد الأوروبي. وهذه الزيادة لا تعكس فقط أهمية هذا القانون في نظر عدد متزايد من البلدان، بل كذلك تأثير الاتحاد الأوروبي في سن القوانين بعيداً عن الدول الأعضاء فيه.

واتصالات بمكاتب حق المؤلف والمختصين في بعض البلدان. وفي الواقع، فبعد القيام خطوات البحث هذه، تم بعد ذلك التحقق من مصادر أخرى عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب حق المؤلف لكل بلد، واستند العمل بشكل أساسي إلى القائمة التي قدمتها الويبو (انظر: www.wipo.int/directory/en/urls.jsp). وبشكل عام، كانت الأولوية للاستشهاد بمصدر قانوني متاح في ويبو ليكس، ولكن أخذنا بمصدر أفضل إن وجد.

وكان الهدف من البحث إيجاد مصدر موثوق ومعمول به لاستثناءات المكتبات في كل بلد. وقد لا يكون المصدر المستشهد به، في نهاية المطاف، نسخة "رسمية" لقانون البلد، ولكن جميع مؤشرات البحث تدل على أن المصدر بشأن القضايا المعنية معمول به، وأن المصدر والترجمة موثوق بهما. وكانت الأفضلية العثور على إصدار مترجم إلى اللغة الإنكليزية رغم أن الباحث قادر على الترجمة من النص الأصلي إلى بعض اللغات. وأعدت ترجمات أخرى أو تم التحقق منها من خلال استخدام أداة الترجمة في ويبو ليكس أو خدمة غوغل للترجمة. وفي حالات أخرى، قدم زملاء في مختلف البلدان بسخاء مهاراتهم وأفكارهم وأشيد بمساهماتهم الهامة في كلمة الشكر والتقدير أدناه.

ويشار إلى القوائم المستخدمة في التحليل في نهاية جداول كل بلد. وتم تدقيق النص من حيث علامات الترقيم والإملاء لأغراض اتساق التقرير ولم تُدقق النصوص المقتبسة. وتماشى أسماء البلدان مع قائمة البلدان الأعضاء في الويبو (انظر: www.wipo.int/members/en/). وحُولت التواريخ إلى نسق موحد كما يلي: اليوم-الشهر-السنة. وتشير التواريخ في نهاية جداول كل بلد في التقرير إلى تاريخ وضع الجداول أو آخر تحديث أو تنقيح أو مراجعة لها. ويمكن أن تشمل أيضا الجداول تواريخ سابقة تشير إلى تاريخ تحديث الجداول قبل إدراجها في واحدة أو أكثر من الدراسات السابقة. وإن لم يكن أحدث تاريخ هو عام 2017، فذلك يعني أنّ البحوث لم تكشف عن أي سبب للتنقيح منذ الدراسة السابقة.

شكر وتقدير

لم تكن هذه الدراسة لترى النور لولا ما أبداه الزملاء من جميع أنحاء العالم من دعم. وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى المهنيين التالية أسماؤهم والذين قدموا بسخاء خلال الأعوام الماضية أفكارا ومعلومات ساهمت بشكل مباشر في بلورة هذه الدراسة.

نور الدين أحمدوش، الويبو
شابع الشابع، المملكة العربية السعودية
نومينتويا باسانخوو، منغوليا
شون جيل بيتر باي، الولايات المتحدة الأمريكية
إميليا بانينونتي، ليتوانيا
ألكسندرا بهاتاشاريا، بنغلاديش
مايا بوغاتاي يانشتش، سلوفينيا
فيكي برمن، هولندا
أنا بودمير، سلوفينيا
ديان شادارفيان، الويبو
أيسولو تشوباروفا، قيرغيزستان
جيسيك كوتس، أستراليا
هاسميك غالستيان، أرمينيا
تيريزا هاكيت، آيرلندا
كريستينا هامباريان، أرمينيا

عمرو حماد، مصر
 ماريانا هاريفيشكي، مولدوفا
 نينا هيكو، نيوي
 تريش هامبورث، أستراليا
 خوسيه روبرتو هيريرا دياز، كولومبيا
 أوليفر هينت، ألمانيا
 بيتر هيرتل، الولايات المتحدة الأمريكية
 سوزان إيسيكو سترا، سويسرا
 برودينس جاهجا، إندونيسيا
 إبراهيم جاما، المملكة المتحدة
 ميلاني جونسون، نيوزيلندا
 ميكائيل لو بولوش، فرنسا
 يوكا ليدس، فنلندا
 إنريكي مارتينيز غوزمان، غواتيمالا
 هارالد مولر، ألمانيا
 زينب مصطفى، الجمهورية العربية السورية
 دانا نيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية
 دينيز نيكولسون، جنوب أفريقيا
 فيكتوريا أوين، كندا
 رون بيندر، جزر البهاما
 بيروز راسولي، إيران (جمهورية-الإسلامية)
 ماريا رهنندر، فنلندا
 جركر رايدن، السويد
 البشير سمخال، السودان
 سانغيتا شاشيكانت، بنغلاديش
 إيرينا شورمين، الاتحاد الروسي
 باربارا ستراتون، المملكة المتحدة
 تاتيانا سينودينو، قبرص
 باربارا تشرييانكا، بولندا
 غريتييل فيلافرانكا دي تيخادا، كوبا
 هارالد فون هيلمكرون، الدانمرك
 بنجامين وايت، المملكة المتحدة
 بافيل زيمان، الجمهورية التشيكية

وكان دور الزملاء في الويبو أساسيا في إعداد هذه الدراسة الشاملة. وقد تطورت قاعدة البيانات ويبو ليكس في السنوات الأخيرة بشكل مطرد وسريع لتصبح قاعدة بيانات متميزة لقانون الملكية الفكرية. وأتوجه بعميق الشكر إلى كل من ساهم في الويبو في فتح الطريق أمام ويبو ليكس لكي تنمو وتتطور، والذين جعلوا منها مجموعة قوانين شاملة في غاية التنظيم ويمكن البحث فيها. وشكري الخاص إلى ميشيل وودز وغيدي لانغ على ما أبدياه من دعم لهذا المشروع. وأعرب عن جزيل شكري للمدير العام السيد فرانسيس غري ونائبته السيدة سيلفي فوربان على توجيهاتهما القيمة.

وأشيد بمساهمة ميشيل كوي وترينا كيسل تايلور الباحثتين المساعدة اللتين ساهمتا في إعداد الدراسات السابقة، إذ لا زال تأثيرها واضحاً في صفحات هذا التقرير. وقد سررت بالعمل في الدراسات السابقة وهذا التحديت مع المحامي الباريسي ميكائيل لو بولوش. إذ التقيته أول مرة لمعرفة عندما دعيت إلى محاضرة في جامعة السوربون، وهو يعمل حالياً كمتدرب في مكنتي. وقد أحدثت أبحاثه ومهاراته اللغوية فرقا جلياً في العديد من التحليلات القانونية. وقد أبدى زملائي من رجال القانون في مؤسسة Gipson Hoffman & Pancione صبراً ودعماً كبيرين. ورغم اعتمادي على مساهمات فريدة من العديد من الزملاء، فإني مسؤول عن دقة هذه الدراسة، وأرحب بأي تعليقات ومعلومات محدثة من جميع القراء.

كينيت كروز
لوس أنجلوس، كاليفورنيا (الولايات المتحدة الأمريكية)
30 أكتوبر 2017

[نهاية الوثيقة]